المحاضرة رقم (05): النظام النقدي، معالمه ومراحل تطوره

1- تعريفه: يعبر النظام النقدي عن بناء تتكون أركانه من مجموع العلاقات والآليات والمؤسسات التي تضبط أداء النقود في الإقتصاد وتنظيمه.

2- معالم النظام النقدي: يمكن تحديد معالم النظام النقدي من خلال الركائز التالية:

- ✓ **القاعدة النقدية:** تعبر عن المعيار أو الأساس الذي يأخذ به المجتمع للتعبير عن القيم الإقتصادية وقياسها وتتشكل من الوحدة النقدية (والتي تتجلى في أبسط صورها في الأشياء المستعملة في تقييم السلع وتداولها).
- ✓ **المؤسسات النقدية:** تتشكل من مختلف الهيئات التي تضطلع بمسؤولية تزويد الإقتصاد بالنقود وتنظيم وتسيير هذه الأخيرة وتحديد كميتها الضرورية لحاجة الإقتصاد.
- ✓ **العلاقات النقدية:** تعبر بشكل أساسي عن مجموع المسارات التي تسلكها النقود أثناء عملها في الإقتصاد والتي تسمى المسارات (أو القنوات) النقدية. كما ينبغي التعرض الى وصف السلوك النقدي لحائزي النقود (تصرفاتهم فيما يتعلق بكيفية استعمالهم للنقود التي يحوزونها وتداولها من خلال المسارات النقدية المتاحة.
- ✓ **الآليات النقدية:** يقصد بها مجموع القواعد التي تنظم التداول النقدي وأيضا القواعد التي تنظم العلاقات بين مختلف المتعاملين بالنقود (الماليين وغير الماليين).

3-مراحل تطوره:

بالإعتماد على أهم عنصر "القاعدة النقدية" نستطيع أن نحدد ثلاث أنظمة نقدية عرفتها البشرية:

3-1 النظام النقدي السلعي:

- يعتبر أقدم ماعرفته البشرية في هذا المجال، ظهوره تولد إثر المصاعب التي ميزت نظام المقايضة.
- يمثل هذا النظام في شكله الأول نظاما بدائيا ولكنه كان منسجما مع طبيعة الحاجة إليه في ذلك الوقت، ساعد الى حد كبير في عملية التبادل (تسهيلها) والتي تمثل أولى الدوافع إلى وجود مثل هذا النظام.
- تتجسد القاعدة النقدية في هذا النظام في:

سلعة تختار من بين السلع الأخرى نظرا لأهميتها في التبادل واستعماها المتكرر، تحظى بالقبول العام لتكون أداة لقياس القيم وتبادل السلع الأخرى، بناءا على ذلك فقد تعددت السلع التي لعبت دور النقود باختلاف المجتمعات وتباين عاداتها الإستهلاكية وأنماط تنظيمها الإجتماعي والإقتصادي، مثلا: روما استعملت الملح كوحدة نقدية الى درجة أن الأجور كانت تدفع هناك بالملح الذي استعمل أيضا في افريقيا كوحدة نقد، مجتمع اليونان القديم استعمل رؤوس الماشية كنقود، اندونيسيا القديمة استعملت رؤوس الجاموس، استعملت روسيا القديمة حيوان الرنة، كما استخدم الشاي بشكل عام في آسيا والنسيج في الهند القديمة والذرة في أمريكا الوسطى وزيت النخيل من طرف أهالي نيجيريا.

– يعتبر النظام النقدي السلعي نظاما ماديا.

– ترتبط قيمة الوحدة النقدية عضويا بالقيمة الذاتية للسلعة التي تتجسد فيها.

– وتتحدد القيمة الذاتية للسلعة على أساس منفعتها (قيمة الإستعمال) أي مقدرتها على اشباع الحاجة.

– كما تتحدد أيضا على أساس قيمتها التبادلية التي ترتبط هي الأخرى بدرجة ندرتها.

وبالنظر الى حالة التطور الإقتصادي لهذه المجتمعات المتميزة بالرتابة والبدائية فإننا نعتقد أن حالة تطور أنماط الإنتاج فيه هي من البساطة بشكل يتميز فيه العرض بالرتابة والبطء وهو ماينطبق ايضا على عرض السلعة المختارة كنقود لذلك يمكن الاعتقاد أن قيمة الوحدة النقدية قد حافظت على مر الأزمنة على حالة من الاستقرار، ويدل هذا الأمر على أن ندرة السلعة المختارة كنقود يعد أمرا مهما للغاية لاستقرار قيمة الوحدة النقدية.

3-2 النظام النقدي المعدني:

– يعكس تطورا هاما في ادراك المجتمعات ونظرتها للنقود، كما يعبر الانتقال الى النظام المعدني عن اتجاه بشري نحو التوافق حول ماهية النقود ومضمونها، ما أدى الى تضييق دائرة الأشياء التي تستخدم كنقود وفي هذا الإطار كان هناك اتجاه انساني تدريجي نحو استعمال المعادن النفيسة، خاصة الذهب والفضة كنقود.

–ورغم التطور الكبير في ادراك المجتمعات للنقود إلا أنه لم يطرأ على جوهر النظام أي تغيير أساسي فقد بقي النظام المعدني كما كان عليه الأمر في النظام السلعي "نظاما ماديا"، بحيث لم تنفصل فيه بعد قيمة الوحدة النقدية عن القيمة الذاتية للمعدن الذي تتجسد فيه، إذ أن قيمة الوحدة النقدية الذهبية مرتبطة جوهريا بالقيمة التجارية للذهب.

– لكن الانتقال الى النظام المعدني يعتبر مهما من ناحية أن المعادن المستعملة تعتبر متجانسة النوع وقابلة للتجزئة مما يتيح سك نقود من فئات مختلفة لتسهيل المعاملات حسب طبيعة السلع المتبادلة، ويمكن في إطار هذا النظام أن يتم تداول عدة معادن في نفس الوقت.

– لكن أشهر الأمثلة التي قدمها لنا التاريخ تشير الى تلك الدول التي استخدمت معدنا واحدا (ذهب أو فضة) وهو مايسمى **بنظام المعدن الواحد** أو استخدمت جنبا الى جنب معدنين اثنين وهو مايسمى **بنظام المعدنين**. بحيث أن الفضة في نظام المعدنين تستعمل كوحدات لتسوية المعاملات الصغيرة.

– ولكن نجاح نظام المعدنين كان يقوم على أساس توفر علاقة ثابتة بين الذهب والفضة حتى لا نصادف قيمتين مختلفتين لسلعة ما فيما لو تم تسوية قيمتها بهذا المعدن أو ذاك.

– الحفاظ على هذه العلاقة لا تتحقق إلا في حالة استقرار شروط انتاج المعدنين وهو أمر لايمكن ضمانه، اذ أن اكتشاف منجم جديد لأحد المعدنين قد يؤدي الى تغيير العرض النسبي للسلعتين وبالتالي تبدل العلاقة التجارية بينهما وهو ماينعكس بشكل مباشر على تبدل العلاقة بين قيمتي الوحدتين النقديتين طالما أن حرية الصهر والسك مضمونة.

– ويمثل هذا الأمر أحد أكبر مساوئ نظام المعدنين والذي دفع بمعظم الدول الى تركه والأخذ بنظام المعدن الذهبي (نظام المعدن الواحد).

– وعليه يعتبر نظام المعدنين نظاما أعرجا فمثلا في 1890 تم تسجيل تدهور في قيمة الفضة مقارنة بقيمة الذهب حيث أدى ذلك الى اختفاء الذهب من التداول وبقاء الفضة بمفردها الأمر الذي أدى بمعظم الدول الى ترك نظام المعدنين لصالح المعدن الواحد والمتمثل في معظم الأحيان في الذهب الذي تم تبنيه من طرف معظم الدول الكبرى عدا الصين التي اختارت الفضة وذلك الى غاية الحرب العالمية الثانية.

– استقرار قيمة وحدة النقد مرتبط باستقرار شروط انتاجها إلا أن اكتشاف مناجم جديدة يؤدي الى تزايد المعروض من هذه السلعة وبالتالي قد يؤثر سلبا على قيمة وحدة النقد المتجسدة فيها بما يغذي الضغوط التضخمية، والعكس عدم وجود مثل هذه الاكتشافات المنجمية يجعل العرض النقدي غير منتظم وغير متسق مع النمو الإقتصادي و غير كاف لتلبية الحاجات مايولد ضغوط انكماشية.

– وبالرغم من جميع هذه الاعتبارات الا أن هذا النظام ضمن نوعا ما الاستقرار في الاسعار بشكل لم تشهده اي حقبة تاريخية في العصر الحديث، حيث عمل على إعاقة التطورات التراكمية للظواهر التضخمية أو الإنكماشية الناجمة عن تقلبات الطلب (وذلك على الرغم من أن استقرارا كاملا للأسعار لم يتحقق خلال أية حقبة من سيادة هذا النظام).

3-3 النظام النقدي الحديث:

- يقوم النظام النقدي الحديث على تطور جوهري في الادراك النقدي للمجتمع الإنساني.

- ليس من الضروري أن تتجسد النقود في سلعة ذات منفعة وانما يكفي أن تتمتع بالقبول الاجتماعي العام مهما كان الشكل الذي يمكن أن تأخذه.

- ويعبر هذا التطور عن تحول جوهري وأساسي في الفكر والتاريخ النقديين لأنه يعبر عن مرحلة تغيرت فيها النظرة الى ماهية النقود والأدوار التي يمكن أن تلعبها في الإقتصاد.

- النظام النقدي الحديث يقوم على مبدأ اللامادية.

- ويشير هذا الأمر الى مبدأ أساسي في النظام النقدي الحديث هو أن قيمة الوحدة النقدية لاتتوقف على القيمة التجارية للمادة التي تتشكل منها.

- ولكن تتوقف قيمتها الإبرائية (أي القدرة على تسوية الديون ودفع الضرائب) وتتوقف هذه الأخيرة بدورها على قيمتها الرسمية المحددة بواسطة القانون التي زاد ترسخها مع تراكم الممارسة.

- وعلى الرغم من الاتجاه نحو تجريد النقود من صفتها المادية فإن ذلك لم يلغ تعدد الأشكال التي تأخذها، واختلاف النقود دليل على توسع الإدراك النقدي واستمرار التطور النقدي.

- يمكن أن تتمثل النقود في شكل ملموس (والذي يختلف عن المعنى المادي للنقود) كما يمكن أن تأخذ شكل اشارات رمزية أو الكترونية.

- يمكن تصنيف النقود في زمرتين أساسيتين هما: النقود الإئتمانية، ونقود الودائع.

- **النقود الإئتمانية** تسمى أيضا النقود القانونية وتتمثل في النقود الورقية (البنوك المركزية) والتي تعبر عن القاعدة النقدية في هذا النظام.

- ويوجد الى جانب النقود الورقية نقود معدنية (وحدات جزئية صغيرة للفئات النقدية الكبرى) وتستعمل لتسهيل التداول والقيام بالمدفوعات صغيرة الحجم، ويصدر هذا النوع من النقود حسب اختلاف الأنظمة سواءا من البنوك المركزية (الجزائر) أو من طرف الخزينة العمومية كما هو الحال في (فرنسا).

- الوصول الى النظام النقدي الإئتماني قام على أعتاب النظام المعدني الذي طرح مشكلات جمة مرتبطة بأمن وتخزين ونقل المعادن ما دفع حائزو هذه المعادن الى ايداعها لدى أفراد ترتبط أنشطتهم بالتعامل بالمعادن مقابل شهادات ايداع تمثل اعترافا بهذه العملية وتعطي لصاحبها الحق في استرجاع هذه المعادن المودعة متى أراد ذلك، وكانت هذه الشهادات تتداول عن طريق التظهير ولكن تداولها كان محدودا بسبب عائق أساسي "عدم تكافؤ القيمة التي تمثلها هذه الشهادات وقيمة المبادلات المنجزة".

– وقد تم تجاوز هذه الصعوبة لاحقا والقيام بتبادل هذه الشهادات عندما تم تنميطها واصدارها بمبالغ محددة فانتقلت بذلك الى نقود ورقية مضمونة في بداية الأمر بالمعدن النقدي.

– وقد استغلت البنوك هذه الوضعية من خلال معرفتها بواقع ايداع وسحب المعدن النقدي فأصبحت تقوم باصدار هذه الشهادات النقدية من دون أن تكون مغطاة بالكامل بواسطة المعدن النقدي وتعطيها في شكل قروض مقابل استعدادها الدائم في دفع المعدن متى تقدم حاملو هذه الشهادات وطلبوا ذلك.

– وقد كان لهذا التطور نتيجة مزدوجة فقد كان اصدار هذه الشهادات مقابل ايداع المعادن النقدية ايذانا بظهور العملة الورقية وكشف اصدارها لاحقا بمقدار يفوق ما تتوفر عليه هذه البنوك من معادن نقدية مقدرة هذه الأخيرة على انشاء النقود وهو الأساس الذي يعتمده النظام البنكي الحديث في هذا المجال.

– ويعطي هذا الأمر فكرة واضحة عن الزمرة الثانية من النقود المتداولة في هذا النظام "**نقود الودائع**".

– هذه الاخيرة يقوم بانشائها النظام البنكي التجاري بعد حصوله على كمية معينة من زمرة النقود الأولى "الإئتمانية أو القانونية" متتبعا في ذلك نفس الآلية التي اتبعتها البنوك القديمة في احلال الورق (شهادات الإيداع المنمطة) محل المعادن النقدية.

– ففي النظام البنكي الحديث تقوم البنوك بمنح قروض تفوق في قيمتها ماتم ايداعه لديها في شكل نقود قانونية، أي أنها تكون قد قامت بخلق قدرة شرائية اضافية.

– ويمكن التعبير عن نقود الودائع بأنها تتشكل من مجموع الودائع الجارية أو الحسابات الجارية لدى الوساطة المالية البنكية والتي تم تداولها عن طريق أوامر التحويل أو بواسطة الشيكات .

– وما يميز هذه النقود أنه ليس لها وجود ملموس ولا هي مرئية، وهي تمثل في واقع الأمر ظاهرة محاسبية في سجلات البنوك التي تنشئها.

– الانتقال الى النظام النقدي الحديث انجر عنه انعكاسات عميقة، إذ لم تعد الكمية الضرورية من النقود تتحدد بواسطة قدرات الإنتاج وشروطه مثل تكلفة الإنتاج كما كان عليه الأمر في النظامين السابقين، حيث تكلفة انتاج النقود الحديثة (القانونية) تعتبر زهيدة الى درجة أنها لاتشكل عائقا أمام تحديد كمية النقود المعروضة.

– وعليه لم تعد كمية النقود مرتبطة إلا بإرادة الجهات (المؤسسات) التي تنشئها.

– إن المبالغة في الإصدار سوف يترتب عنه اختلالا نقديا غير مرغوب في شكل تضخم مما يؤدي الى تدهور قيمة النقود.

– وعلى العكس فإن اصدار غير كاف سوف يحدث انكماشا في الأسعار ويعيق النشاط الإقتصادي ولذلك أضحى وضع السياسات الملائمة لتقدير حدود الإصدار النقدي الملائم أمرا ضروريا وبالغ الحساسية نظرا للمضاعفات المعقدة التي يحدثها على مستوى النشاط الإقتصادي بصفة عامة وعلى الوضع النقدي بصفة خاصة.